

تهريب المخدرات في جنوب سوريا بعد سقوط نظام الأسد

منذ سقوط نظام بشار الأسد، شهدت سوريا تحولًا كبيرًا في المشهد الأمني. انعكس ذلك بشكل مباشر على ملف تهريب المخدرات لا سيما في الجنوب السوري. ورغم ما بدا في البداية من توقف نسبي في عمليات التهريب، إلا أن الحقيقة التي ت كشفت لاحقًا أظهرت أن كبار المهربين لم يتوقفوا عن نشاطهم، بل أعادوا تموضعهم منتظرين الفرصة لاستئناف أنشطتهم تحت غطاء جديد يتناغم مع بنية النظام الأمني الجديدة.

وفي أعقاب انهيار النظام، لجأ كبار المهربين إلى إخفاء كميات ضخمة من المواد المخدرة داخل مستودعات في مناطق مختلفة في انتظار استقرار الأوضاع الأمنية وإعادة تنظيم القوى الفاعلة داخل أجهزة الدولة. ورغم ما بدا أنه توقف مؤقت لعمليات التهريب، إلا أن التحضيرات خلف الكواليس كان مستمرًا، وبدأت الاتصالات بين المهربين وقادة الأجهزة الأمنية في الجنوب السوري تتزايد استعدادًا للمرحلة التالية.

لم يختلف النهج العام لعمليات التهريب كثيرًا عما كان عليه سابقًا، بل استمر الاعتماد على شبكات التهريب المحلية التي يرتبط أفرادها بعلاقات مباشرة أو غير مباشرة مع مسؤولي الدولة الجديدة. من المفترض أنهم يمثلون السلطة الرادعة لهذه الأنشطة، إلا أن الوقائع الميدانية كشفت أن الكثير من هؤلاء المسؤولين تحولوا إلى حلفاء وشركاء في هذه التجارة، في ظل غياب الرقابة وتداخل المصالح الأمنية بالاقتصادية.

مع تولي المدعو أبو أنس منصب رئيس مكافحة المخدرات في محافظة درعا، بادر بالدعوة إلى اجتماع سري ضم كبار المهربين في الجنوب السوري كان من بينهم غسان أبو زريق، أنس الراضي، وسيم المسالمة، وعقدة أبا زيد. وقد أوفد أبو أنس ممثله عبدة الشرع، المعروف بأبو رضوان، لحضور الاجتماع نيابة عنه. عُقد الاجتماع في بلدة نصيب داخل مقر تابع لأنس الراضي، وسط إجراءات أمنية مشددة. حيث تم رفد مفرزة أمنية تابعة لجهاز مكافحة المخدرات للقيام بتلك المهام، والتي تضمنت التفتيش الكامل ومنع إدخال الهواتف أو أي معدات تسجيل أو أجهزة الكترونية. بدأ عبدة الشرع حديثه بتأكيد وقوع عمليات التهريب في ظل الانفلات الأمني، كاشفًا أن الدولة السورية بنظامها الأمني المعاد تركيبه على علم بوجود مستودعات ضخمة من المواد المخدرة داخل البلاد، ولا تمانع تهريبها بشرط التنسيق معها.

في هذا الاجتماع، وُضعت ملامح ما يُشبه اتفاق بين المهربين وأجهزة الأمن، يقضي بالسماح بتمرير الشحنات بشرط مشاركة الدولة في الأرباح وتقديم تفاصيل دقيقة عن طبيعة كل شحنة. أوضح الشرع أن أي عملية تهريب خارج هذا الإطار ستُعامل كعمل عدائي وستواجه برد قاسٍ من الأجهزة الأمنية. كما تم التأكيد أن الأفرع الأمنية، بما فيها فرع مكافحة المخدرات، ستؤمن ممرًا آمنًا لأي شحنة منسقة، وستمنع اعتراضها من قبل باقي الأجهزة أو الفصائل المسلحة في الجنوب. ما يشير إلى وجود شبكة تنسيق أوسع تتجاوز حدود درعا.

برر عبدة الشرع هذا النهج بكونه حلًا وقائيًا للتخلص من كميات المخدرات المخزنة داخل الأراضي السورية، تجنبًا لتسريبها إلى الأسواق المحلية وتأثيرها السلبي على المجتمع السوري. لكن الوقائع اللاحقة أظهرت أن هذا الاتفاق فتح الباب واسعًا أمام عودة قنوات التهريب الإقليمية وخصوصًا مع الموردين الرئيسيين في لبنان، والذين استأنفوا ضخ المواد المخدرة إلى سوريا

تمهيداً لتهريبها إلى الأردن ودول الخليج العربي. يقوم المهربون بإدخال المواد المخدرة الجديدة من الحدود اللبنانية والعراقية وتميرها إلى سوريا ثم يقومون لاحقاً بإبلاغ عبدة بنيتهم نقلها إلى الحدود الأردنية لتميرها بوصفها مخزون قديم موجود في المناطق الحدودية مع لبنان أو في البادية السورية. يدرك عبدة تماماً أنها شحنات تم تهريبها حديثاً إلى سوريا ومع ذلك فلا مشكلة لديه طالما أن العمليات تتم بالتنسيق معه.

في 23 نيسان 2025 نفذت إحدى أكبر عمليات التهريب التي كشفت حجم التنسيق بين المهربين والأجهزة الأمنية أشرف غسان أبو زريق على نقل شحنة ضخمة من المخدرات من مستودع في يعفور بريف دمشق بجوار فيلا تعود ملكيتها للعميد غسان بلال ضابط أمني سابق في الفرقة الرابعة. نُقلت الشحنة عبر شاحنات مبردة مزودة بمخابئ سرية، ووصلت إلى معبر نصيب الحدودي بشكل سري وبحمائية من وحدة مكافحة المخدرات نفسها. لم تُسجل أي محاولة اعتراض أو توقيف للشحنة، ما يعزز الرواية حول وجود اتفاقيات بين المهربين وأطراف في الدولة. تم لاحقاً تهريب هذه المواد إلى الأردن.

في سياق التهريب عبر الحدود فقد عادت كل من قرى الشعاب، ملح، أم الرمان، الندى، وخربة عواد كممرات رئيسية لتهريب المخدرات. تُعد هذه المناطق مثالية بسبب تضاريسها الوعرة وقربها من الحدود، بالإضافة إلى ضعف السيطرة الأمنية ووجود تفاهات محلية بين المهربين وبعض المسؤولين.

يتداول في الأوساط الشعبية عبارة لافتة تعكس عن بقاء واقع تهريب المخدرات على ما كان عليه بين الماضي والحاضر. فيقولون ذهب لؤي العلي، رئيس فرع الأمن العسكري أيام الأسد، وجاء أبو أنس مسؤول مكافحة المخدرات في الجنوب، وأبو تراب في دمشق في إشارة إلى استمرار نفس السياسات وإن تغيرت الأسماء.

تعيد الحكومة السورية تشكيل شبكتها الداخلية بطريقة تحافظ على توازن المصالح بين رجال الأمن وشبكات التهريب. ما يجعل من تجارة المخدرات أحد مصادر التمويل غير المعلنة. حيث تقوم الدولة بتقديم الحماية ويقوم المهربون بدفع الأموال ولكن في هذه المرة فإن الأموال تدفع لأشخاص. يتسلم عبدة الأموال ويقوم بتسليمها لأبو أنس الذي يقوم بتسليمها لوزارة الداخلية كواردات معابر حدودية أو محرقات من الجمارك.

مختصر الاتفاق الذي يجري حالياً بالنسبة لتهريب المخدرات هو أن التهريب إلى خارج سوريا مسموح والاتجار ضمن سوريا ممنوع منعاً باتاً. تتم عمليات التهريب بتنسيق أمني حصراً وكل العمليات التي تتم خارج التنسيق المتفق عليه سيتم ملاحقتها والتعامل معها بعنف مبالغ فيه والتشهير بمرتكبيها. كل عمليات القبض على مهربين أو تجار المخدرات في سوريا منذ التحرير كانت عبارة عن بؤادر جسن نية من قبل المهربين الكبار من خلال تسليم مهربين صغار قاموا بالتهريب بدون تنسيق معهم أو بسرقة جزء من المستودعات التي تركت بعهدتهم وامتنعوا عن تسليمها بعد التحرير.

من الجدير بالذكر أن علاقة عماد أبو زريق أصبحت قوية مؤخراً مع محافظ درعا الذي منحه من خلال ابن المحافظ صهيب ترخيص لفتح مطعم واستراحة هي الأكبر في المحافظة. هذه الموافقة هي في الحقيقة امتداد رسمي لما كان يقوم به عماد سابقاً ولكن بشكل أقل ظهوراً من أيام النظام السابق.

ويتم على أساس هذا الواقع إعادة بناء شبكات التهريب مجدداً ضمن الجنوب السوري لاستكمال العمل واستبعاد المهربين والوسطاء المعروفين بانتمائهم للنظام السابق وتجنيد آخرين مقرين من هيئة تحرير الشام والحكومة الجديدة للاستفادة من

مناصبهم وعلاقاتهم. لايزال مهربي المخدرات يعتمدون على شبكاتهم القديمة خارج سوريا لتهرب المخدرات والممنوعات. يتم في الوقت الحالي إعادة ترتيب الداخل قبل التوجه للخارج لإعادة ترتيب هذه الشبكات بشكل كامل.

رقم هاتف عبدة الشرع ابو رضوان:

+963 991 943 777

موقع الاجتماع في بلدة نصيب:

N 36°11'09.8"E"34.3'32°32



موقع مخزن يعفور:

N 36°05'07.7"E"17.8'30°33



Drug smuggling in southern Syria after the fall of the Assad regime

Since the fall of Bashar al-Assad's regime, Syria has witnessed a major shift in the security landscape. This has had a direct impact on drug smuggling, particularly in southern Syria. Despite what initially appeared to be a relative halt in smuggling operations, the truth later emerged that major smugglers had not ceased their activities but had repositioned themselves, awaiting an opportunity to resume their activities under a new cover consistent with the new security structure of the regime.

Following the collapse of the regime, major smugglers resorted to hiding huge quantities of narcotics in warehouses in various areas. While awaiting stabilization of the security situation and the reorganization of active forces within the state apparatus, despite what appeared to be a temporary halt to smuggling operations, preparations continued behind the scenes, and communications between smugglers and security leaders in southern Syria began to intensify in preparation for the next phase.

The general approach to smuggling operations has not changed much from what it was previously under the Assad regime. Instead, reliance continues on local smuggling networks whose members have direct or indirect ties to officials of the new state. While they are supposed to act as a deterrent to these activities, on-the-ground facts reveal that many of these officials have become allies and partners in this trade, given the lack of oversight and the overlap of security and economic interests.

“Abu Anas” assumed the position of head of the Anti-Narcotics Department in Daraa Governorate, he took the initiative to call for a secret meeting that included the most prominent smugglers in southern Syria, including Ghassan Abu Zureiq, Anas al-Radi, Wassim al-Masalma, and Uqdat Abu Zaid. Abu Anas delegated his representative, Obaida al-Sharaa, aka Abu Radwan, to attend the meeting on his behalf. The meeting was held in the town of Naseeb, at a headquarters belonging to Anas al-Radi, amid tight security measures. A security

detachment from the Anti-Narcotics Department was deployed to carry out these tasks, which included a full inspection and a ban on the entry of phones, recording equipment, or electronic devices.

Obeida al-Sharaa began his speech by confirming that smuggling operations were taking place amid the security vacuum, revealing that the Syrian state, with its reconstructed security system, is aware of the existence of huge drug warehouses inside the country and does not object to their smuggling, provided coordination is made with the state.

At this meeting, the outlines of what appeared to be an agreement between smugglers and security services were laid out, permitting shipments to pass on the condition that the state shares in the profits and provide precise details about the nature of each shipment.

Al-Sharaa made it clear that any smuggling operation outside this framework would be treated as a hostile act and would be met with a harsh response from the security services. It was also confirmed that security branches, including the Anti-Narcotics Department, will ensure safe passage for any coordinated shipment and prevent its interception by other agencies or armed factions in the south. This indicates the existence of a broader coordination network that extends beyond Daraa.

Obaida al-Sharaa justified this approach as a preventative solution to dispose of the quantities of drugs stored inside Syrian territory, to prevent them from leaking into local markets and negatively impacting Syrian society. However, subsequent events revealed that this agreement opened the door wide to the return of regional smuggling channels, particularly with the main suppliers in Lebanon, who resumed pumping narcotics into Syria in preparation for smuggling them to Jordan and the Gulf states. Smugglers bring in new narcotics from the Lebanese and Iraqi borders and pass them on to Syria. They then inform Obaida of their intention to transport them to the Jordanian border to dispose of them as old stocks located in the border areas with Lebanon or in the Syrian desert. Obaida is fully aware of new shipments that have recently

been smuggled into Syria, but he has no problem with them as long as the operations are coordinated with him.

On April 23, 2025, one of the largest smuggling operations was carried out, revealing the extent of coordination between smugglers and security agencies. Ghassan Abu Zureiq oversaw the transfer of a massive shipment of drugs from a warehouse in Yafour, in the Damascus countryside, next to a villa owned by Brigadier General Ghassan Bilal, a former security officer in the Fourth Division. The shipment was transported in refrigerated trucks equipped with hidden compartments and arrived at the Naseeb border crossing secretly, under the protection of the Anti-Narcotics Department itself. No attempts were recorded to intercept or detain the shipment, reinforcing the narrative of agreements between the smugglers and parties within the government. The materials were later smuggled into Jordan.

In the context of cross-border smuggling, the villages of Al-Shaab, Malah, Umm al-Ruman, Al-Nada, and Khirbet Awad have returned as major drug smuggling routes. These areas are ideal due to their rugged terrain and proximity to the border, as well as weak security controls and the existence of local understandings between smugglers and some officials.

A striking phrase is circulating among the public, reflecting the fact that drug smuggling has remained the same between the past and the present. They say that Louay al-Ali, the head of the Military Security branch during Assad's rule, has left, and Abu Anas, the anti-narcotics official in the south, and Abu Turab in Damascus, have come, indicating that the same policies will continue even if the names have changed.

The Syrian government is restructuring its internal networks to maintain a balance of interests between security personnel and smuggling networks. This makes drug trafficking an undisclosed source of funding. The state provides protection, and smugglers pay, but this time the money is being paid to individuals. Obaida receives the money and hands it over to Abu

Anas, who hands it over to the Ministry of Interior as border crossing imports or customs seizures.

The current agreement on drug smuggling is that smuggling outside Syria is permitted and trafficking within Syria is strictly prohibited. Smuggling operations are carried out exclusively through security coordination. Any operations conducted outside this agreed-upon coordination will be prosecuted and dealt with excessively violently, and the perpetrators will be publicly shamed. All arrests of drug smugglers or dealers in Syria since the liberation were acts of good faith by major smugglers, who either handed over smaller smugglers who had smuggled without coordination with them or who had stolen parts of the warehouses left in their custody and refused to hand them over after liberation.

It is worth noting that Imad Abu Zureiq's relationship with the governor of Daraa has recently grown stronger, as he was granted a license, through the governor's son, Suhaib, to open the largest restaurant and lounge in the province. This approval is in fact an official extension of what Imad had been doing previously, but in a less visible manner than during the days of the previous regime.

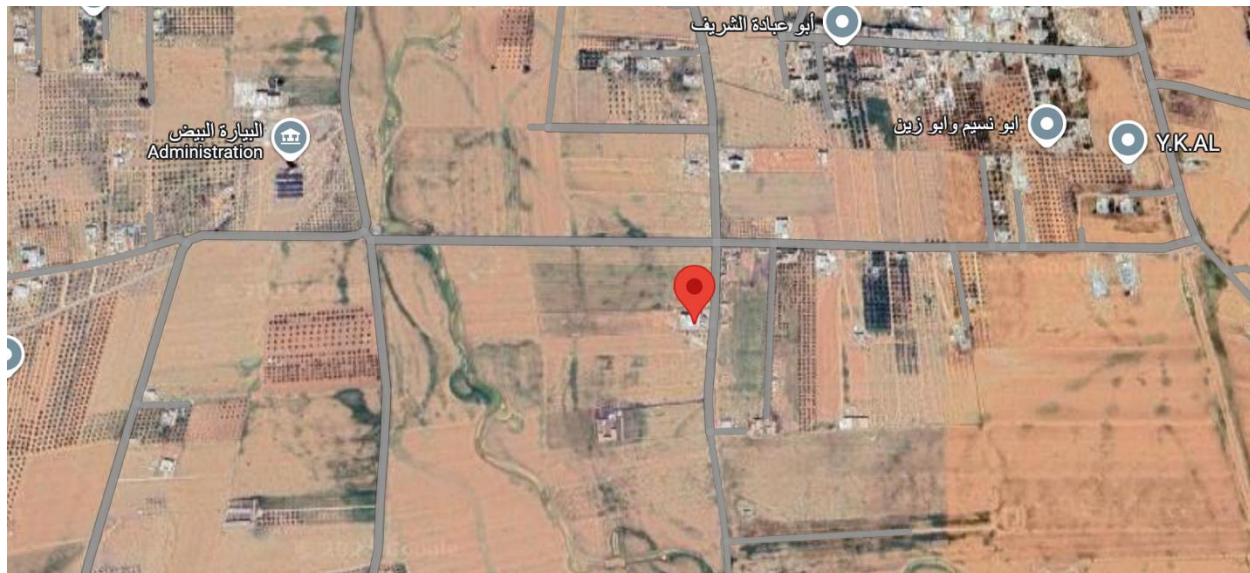
Based on this reality, smuggling networks are being rebuilt within southern Syria to continue operations, exclude smugglers and middlemen known to be affiliated with the former regime, and recruit others close to Hay'at Tahrir al-Sham and the new government to benefit from their positions and connections. Drug smugglers still rely on their old networks outside Syria to smuggle drugs and contraband. A restructuring is currently underway internally before heading abroad to fully reorganize these networks.

Abu Radwan's phone number:

+963 991 943 777

Meeting location in Naseeb town:

32°32'34.3" N 36°11'09.8"E



Yafour drug warehouse location:

33°30'17.8" N 36°05'07.7"E

